الهيئة المغربية لسوق الرساميل
ⵜⴰⵏⴱⴰⴹⵜ ⵜⴰⵎⵖⵔⴰⴱⵉⵜ ⵏ ⵓⵙⴰⴷⴰⵣ ⵏ ⵢⵉⴷⵙⴰⵔⵏ
AUTORITÉ MAROCAINE DU MARCHÉ DES CAPITAUX

بلاغ صحفي

الهيئة المغربية لسوق الرساميل تصدر حصيلتها الأولى حول تطبيق القواعد الجديدة للحكامة الجيدة من طرف مصدري الأوراق المالية

الرباط، 22 شتنبر 2020

نصت الدورية رقم 03/19 للهيئة المغربية لسوق الرساميل، والتي تم اعتمادها في يونيو 2019، على تفعيل الإجراءات الجديدة المتعلقة بقواعد الحكامة الجيدة المنصوص عليها في التعديلات الأخيرة للقانون رقم 95-17 المتعلق بشركات المساهمة، كما تم تغييره وتتميمه.

ويتعلق الأمر أساسا بتعيين مسير مستقل أوأكثر، في هيئات حكامة الشركة التي تلجأ إلى طلب الادخار العمومي، وأيضا بتركيبة لجان الافتحاص للشركات المدرجة أسهمها في البورصة والتي يجب أن تضم على الأقل من مسيرَين مستقلين إثنين من بينهما رئيس اللجنة.

وبذلك فإن العديد من المُصدرين قاموا، خلال النصف الأول من سنة 2020، بتطوير تركيبة هيئات الحكامة الخاصة بهم.

ويتوخى هذا البيان الصحافي تقديم حصيلة أولية لتطبيق القواعد الجديدة للحكامة الجيدة من طرف المُصدرين إضافة إلى ممارساتهم فيما يخص الاختلاط داخل هيئات الحكامة.

بلاغ صحفي

المسيرين المستقلين ولجان الافتحاص

لتقييم مدى احترام المُصدرين[1] لتعيين المسيرين المستقلين، ارتكز البحث الذي قامت به الهيئة المغربية لسوق الرساميل على دراسة العديد من مصادر المعلومات، خاصة إعلانات استدعاء الجموع العامة للشركات المنعقدة خلال 2020، وتقارير "البيئة والمجتمع والحكامة" (ESG)، والوثائق المرجعية، والبيانات الصحافية، ومحاضر هيئات الحكامة...

وأسفرت هذه الدراسة، التي أوقفت في 31 غشت 2020، عن استخلاص الملاحظات التالية:

- **69 من مصدري** الأوراق المالية **يتوفرون على مسير مستقل واحد على الأقل**، أي **75%** من المُصدرين الملزمين بتعيين مسيرين مستقلين، ومن بينهم:
    - 19 مُصدر يتوفرون على مسير مستقل واحد؛
    - 38 مُصدرين يتوفرون على 2 مسيرين مستقلين؛
    - 7 مُصدرين يتوفرون على 3 مسيرين مستقلين؛
    - 5 مُصدرين يتوفرون على 4 مسيرين مستقلين؛

---

[1] نعني ب"المُصدرين" كل الشركات تلجأ إلى طلب الادخار العمومي، بما فيها الشركات المدرجة في البورصة والشركات التي تصدر سندات إقراض

بلاغ صحفي

- **46 شركة مدرجة** في السوق الرئيسي للبورصة **تتوفر على 2 مسيرين مستقلين** على الأقل في لجان الافتحاص الخاصة بها، أي **63%**، بينها:
    - 36 شركة مدرجة تتوفر على 2 مسيرين مستقلين؛
    - 6 شركة مدرجة تتوفر على 3 مسيرين مستقلين؛
    - 4 شركة مدرجة تتوفر على 4 مسيرين مستقلين

الاختلاط في تشكيلة المجالس

وقد أبرز تحليل تركيبة هيئات الحكامة للمصدرين أن:

- **عدد النساء المسيرات بلغ 150**، أي **17% من العدد الإجمالي للمسيرين** المكونين لمجالس مجموع المُصدرين؛
- **النساء يمثلن 34% من المسيرين المستقلين** داخل مجالس جميع **المصدرين**.
- **النساء يمثلن 23% من المسيرين المستقلين** الأعضاء في مجالس **الشركات المدرجة** في البورصة؛

بلاغ صحفي

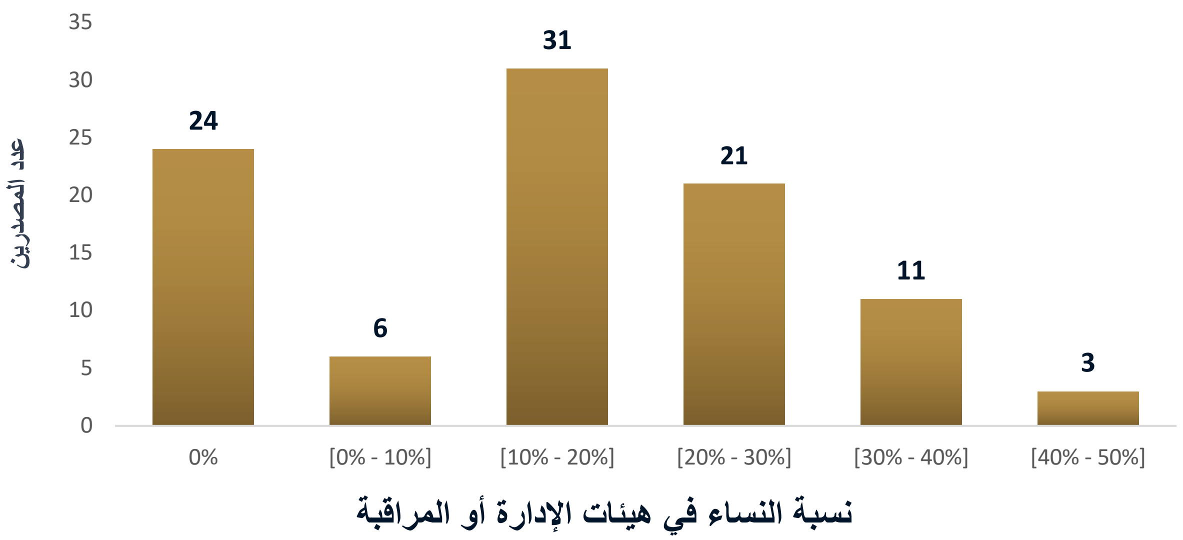

عدد المصدرين حسب ثمتيلية النساء في هيئات الإدارة أو المراقبة

يبرز تحليل تمثيلية النساء في هيئات الإدارة والمراقبة لدى الشركات التي تطلب الادخار العمومي أن **54% من المصدرين يتوفرون على مجالس تمثل فيها النساء ما بين 10% و30% من الأعضاء.**

الشركات المدرجة تحت المجهر

أسفرت حملة تعيينات المسرين، التي جرت خلال سنة 2020، عن تعيين العديد من النساء الشيء الذي رفع **مستوى تمثيلية المرأة في مجالس الإدارة والرقابة للشركات المدرجة في البورصة إلى 18%** من العدد الإجمالي للمسيرين أعضاء مجالس الشركات المدرجة.

بلاغ صحفي

سجلت هذه النسبة قفزة ب 8 نقاط مقارنة مع نسبة10% [2] المنشورة في فبراير 2013 في إطار دراسة طلبتها IMA حول « تمثيلية النساء في هيئات حكامة المقاولات العمومية والخاصة الكبرى ».

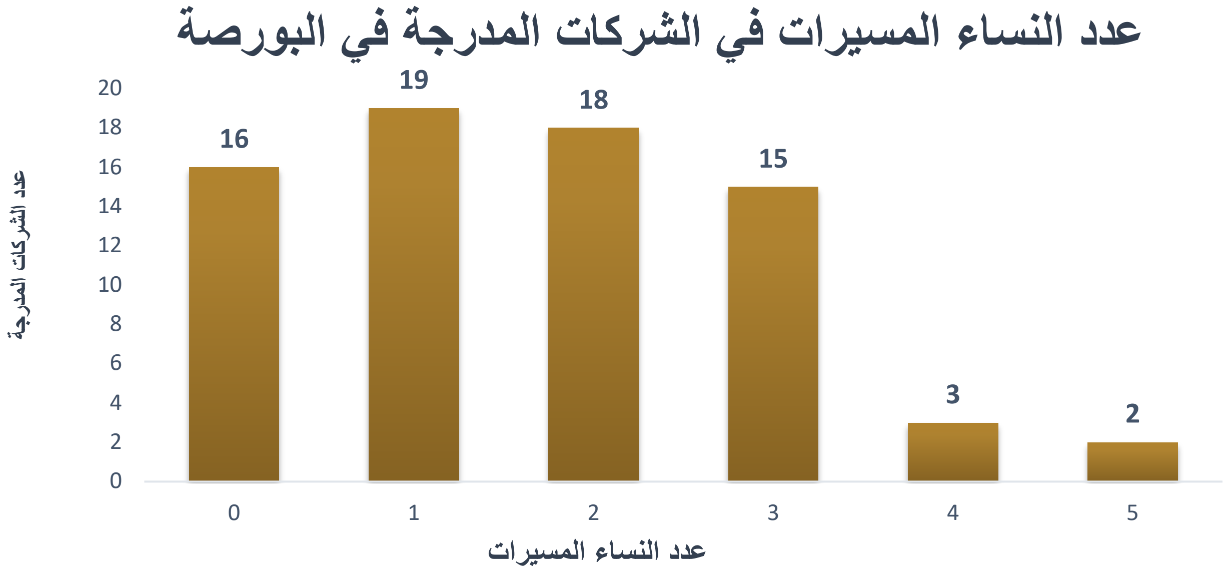

كما هو مبين في الرسم البياني أعلاه، **يتضح أن 50% من الشركات المدرجة في البورصة تعد على الأقل على سيدتان مسيرتان (2) في مجلسها**، مقابل 22% ليس لديها أية امرأة مسيرة.

---

[2] « نسبة حضور العنصر النسوي في جميع الهياكل الإدارية للشركات المدرجة في البورصة ».

بلاغ صحفي

تعتبر الزيادة بنسبة 18 في المائة في تمثيلية النساء داخل مجالس الشركات المدرجة في البورصة، رغم كونها ضعيفة نسبيا، مشجعة وذلك في غياب آلية قانونية للإكراه.

ولتشجيع الممارسات الفضلى في مجال الحكامة، وعلى الخصوص فيما يتعلق بتحقيق المناصفة، فقد طالبت الهيئة المغربية لسوق الرساميل في إطار تقريرها السنوي حول « البيئة، المجتمع والحكامة» (ESG)، بالإفصاح عن سلسلة من المعلومات بهدف تحفيز المصدرين على التواصل حول المناصفة في تركيبة مجالسها وحول الإجراءات المتخذة لتشجيعها، والتي قام المصدرون بنشرها للمرة الأولى خلال النصف الأول من 2020.

حول الهيئة المغربية لسوق الرساميل (AMMC)

تعتبر الهيئة المغربية لسوق الرساميل السلطة التنظيمية لسوق الرساميل في المغرب. وتسهر الهيئة في إطار المهام المنوطة بها على ضمان حماية المدخرات المستثمرة في الأدوات المالية وعلى حسن سير وشفافية سوق الرساميل في المغرب.

www.ammc.ma

للمزيد من المعلومات:
الهيئة المغربية لسوق الرساميل
دانية بوهلال
البريد الإليكتروني: dania.bouhlal@ammc.ma
الهاتف: 07 07 29 19 31